المجالس الشعبية المصغرة التداولية:
أحدث الابتكارات الخاصة
بالديمقراطيات التداولية

مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق

د. سيمون بدران
أستاذ القانون الدستوري المشارك
كلية القانون- جامعة الشارقة
الإمارات العربية المتحدة
E-mail: badran@sharjah.ac.ae

المجالس الشعبية المصغرة التداولية:
أحدث الابتكارات الخاصة بالديمقراطيات التداولية

د. سيمون بدران
أستاذ القانون الدستوري المشارك – كلية القانون
جامعة الشارقة– الإمارات العربية المتحدة

الملخص

أثبتت تجارب عديدة حول العالم قدرة المجالس الشعبية المصغرة التداولية على الإسهام في صنع التوافقات الضرورية بين مختلف الأفرقاء المعنيين بآليات التعديلات الدستورية. في هذا الإطار، حاولنا في هذا البحث إلقاء الضوء على مدى قدرة تلك المجالس الشعبية على إضافة مساهمة نوعية ومشروعة في عملية التعديلات الدستورية. فإلى جانب تعريجنا على الجانب النظري للدستورانية التداولية، والتي بدورها تندرج في إطار أوسع يرتبط بالحقل المعرفي الخاص بالديمقراطية التداولية، انطلقنا من التجربة الأيرلندية الغنية بالأمثلة على تطعيم آلية تعديل الدستور بنفحة "تداولية" قوامها المجالس الشعبية المصغرة. بالمقابل، انزلقت العديد من الأنظمة التمثيلية الليبرالية حول العالم في شراك حركات شعبوية بغيضة، لجأت إلى تحوير الضوابط المعيارية والأخلاقية للآليات الخاصة بالتعديلات الدستورية بغية بسط سطوتها على كامل مقاليد الحكم. لذلك، حاولنا في هذا البحث تبيان صوابية الفرضية القائلة بأن الحقل المعرفي الخاص بالديمقراطية التداولية، بما يحتويه من أدوات إجرائية متميزة على رأسها المجالس الشعبية المصغرة، سلاح فعال في محاربة الهجمات الشرسة التي تعصف بالأنظمة التمثيلية الليبرالية، والتي غالباً ما يكون مصدرها تيارات سياسية وحركات أيديولوجية شعبوية.

الكلمات الدالة: التعديلات الدستورية، الديمقراطية التداولية، الشعبوية، المجالس الشعبية المصغرة التداولية، الدستورانية التداولي.

Deliberative Mini-Publics: A Recent Innovation in Deliberative Democracies

Dr. Simon Badran
Associate Professor of Constitutional Law - College of Law
University of Sharjah - UAE

Abstract

Numerous experiences around the world have proven the ability of deliberative mini-publics to contribute to the making of consensus among the various political parties concerned with the mechanism of constitutional amendments. This paper tries to shed light on the ability of deliberative democracy to add a qualitative and legitimate contribution to the constitutional amendment process, mainly based on Ireland's rich experience in establishing deliberative mini-publics. On the other hand, many liberal representative systems have fallen into the trap of hateful populist movements, which have resorted to modifying the normative and ethical mechanisms of constitutional amendments in order to extend their control over the entire reins of government. This paper portrays the deliberative mini-publics, a recent innovation in deliberative democracies, as a roadmap for constitutional reforms and a means by which to minimize the furnace of populism.

Keywords: Constitutional amendments, deliberative democracy, populism, Deliberative Mini-Publics, deliberative constitutionalism.

المقدمة

لا يخفى على المراقب الدستوري تحول المجالس الشعبية المصغرة التداولية إلى إحدى السمات المشتركة للآليات المعتمدة للتعديلات الدستورية حول العالم[١]، إذ تقوم مجموعة من المواطنين تمثل مختلف مشارب المجتمع بالتباحث والتشاور معاً قبل الاتفاق على تقديم مقترحات لعدد من الإصلاحات الدستورية. هذه السمات التشاركية والتداولية دفعت الباحثين في الأدبيات الدستورية إلى الحديث عن انعطافة مهمة في مسار تطور العلوم الدستورية، والتي بدورها أطلقت شرارة اتجاه فقهي جديد أخذ على عاتقه تمحيص الجوانب النظرية والعملية لما أصبح يعرف ب «الدستورانية التداولية»[٢]. فخلافاً للدور السلبي الذي لعبه وما يزال المواطنون في الأنظمة التمثيلية الليبرالية بمجرد التصويت بنعم أو لا على الوثائق الدستورية[٣]، تفترض الدستورانية التداولية على المواطنين العاديين لعب دور قيادي في عملية بناء الدساتير المعاصرة[٤]. في هذا الإطار، سنحاول الاضاءة على مدى قدرة المجالس الشعبية المصغرة على إضافة إسهام نوعي ومشروع في عملية التعديلات الدستورية. فإلى جانب تعريجنا على الجانب النظري للدستورانية التداولية، والتي بدورها تندرج في إطار أوسع يرتبط بالحقل المعرفي الخاص بالديمقراطية التداولية، سننطلق من التجربة الأيرلندية الغنية بالأمثلة على تطعيم آلية تعديل الدستور بنفحة «تداولية» قوامها المجالس الشعبية المصغرة.

بالمقابل، وفي حين كانت الجمهورية الأيرلندية تشهد خلال العقد الأخير ابتكارات فريدة في الآليات الديمقراطية، انزلقت العديد من الأنظمة التمثيلية الليبرالية في القارة الأوروبية في شراك حركات شعبوية، لجأت إلى تحوير الضوابط المعيارية والأخلاقية للآليات الخاصة بالتعديلات الدستورية بغية بسط سطوتها على كامل مقاليد الحكم. لذلك، سنحاول في هذا البحث تبيان صوابية الفرضية القائلة بأن الحقل المعرفي الخاص بالديمقراطية التداولية، بما يحتويه من أدوات إجرائية متميزة على رأسها المجالس الشعبية المصغرة، سلاح فعال في محاربة الهجمات

---

١. على سبيل المثال، أنشأت السلطات العامة في كل من ألمانيا والمملكة المتحدة ومنغوليا مجالس شعبية مصغرة تداولية للتباحث في موضوعات شائكة، شكلت مقدمة لإجراء تعديلات على دساتيرها، سواء على المستوى الوطني أو على المستوى المحلي.

Dimitri Courant, Yves Sintomer, 'Le tirage au sort au XXIe siècle. Actualité de l'expérimentation démocratique' (2019) 23 Participations, p. 5.

2. Xenophon Contiades, Alkmene Fotiadou, 'Participatory Constitutional Change' in Xenophon Contiades, Alkmene Fotiadou (eds.), Participatory Constitutional change: The People as Amenders of the Constitution (Routledge, England, 2016), p. 2.

٣. سواء التصويت المباشر عبر آلية الاستفتاء، أو غير المباشر من خلال انتخاب أعضاء الجمعيات التأسيسية على سبيل المثال.

4. Silvia Suteu, Stephen Tierney, 'Squaring the Circle? Bringing Deliberation and Participation Together in Processes of Constitution-Making' in Ron Levy (eds), The Cambridge Handbook of Deliberative Constitutionalism (Cambridge University Press, Cambridge, 2018), p. 284.

الشرسة التي تعصف بالأنظمة التمثيلية الليبرالية، والتي غالباً ما يكون مصدرها تيارات سياسية وحركات أيديولوجية شعبوية.

فانطلاقاً من مجموعة بيانات حديثة للآليات المعتمدة في تعديل الدساتير في «الديمقراطيات الليبرالية»، سنبين كيف أن الغالبية الساحقة من الدساتير المعاصرة تنيط مهمة تعديلها بسلطة تأسيسية مشتقة قوامها الأغلبية البرلمانية، من جهة، بالإضافة إلى لاعب أو لاعبين دستوريين آخرين، من جهة أخرى. هذه الطريقة في تعديل الدساتير، تتماهى مع مرتكزات نموذج الديمقراطية التوافقية، حيث الأولوية لبناء إرادة عامة جامعة تظلل التوافقات التي تتوصل إليها النخب الحاكمة، وذلك خلافاً للنماذج المعمول بها في الديمقراطيات التنافسية. فلا عجب إن شهد مسار الدستورانية انعطافة "تداولية" وذلك أمام الإصرار الكبير لأنصار الديمقراطية التداولية على الإمكانيات التي تكتنفها هذه الأخيرة في المساعدة على بناء إرادة عامة جامعة وشعبية[5]. لذلك، تلعب المجالس الشعبية المصغرة التداولية دورًا محورياً في بناء توافق بين مختلف الفرقاء الدستوريين الذين يشكلون السلطة التأسيسية المشتقة، والذين يهيمنون على مختلف المراحل التي تتألف منها الآلية الخاصة بالتعديلات الدستورية. في هذا السياق، تبرز أهمية التجربة الأيرلندية والنجاحات المدوية التي حققتها هذه الدولة على مستوى التعديلات الدستورية التي شهدتها خلال العقد الأخير.

غير أن بريق النموذج الأيرلندي وصل إلى مستويات جديدة خلال هذه الانعطافة التداولية للدستورانية حول العالم، وذلك بعد أن رأى الباحثون في الأدبيات الدستورية في هذا النموذج، خلال السنوات الأخيرة، خارطة طريق لمواجهة انزلاق الأنظمة السياسية لعدد لا بأس به مما كان يعرف ب «الديمقراطيات الليبرالية» في شراك الأيديولوجيات والحركات الشعبوية. صحيح أن «الشعبوية» تأتي في أشكال مختلفة، غير أنها غالباً ما تختزل سردية سياسية قوامها تلك الإرادة العنيدة والمصطنعة لشعب موحد عازم على محاربة القيود والمعوقات التي يتخيلها، سواء أكان مصدرها جهات أو تكتلات نخبوية نافذة على المستوى السياسي، أو القانوني، أو الاقتصادي، أو حتى التكنوقراطي. إذ تواظب هذه السردية على تقديم شعب الدولة ككتلة واحدة موحدة وكلاعب دستوري مطلق الصلاحيات، يجوز له القفز فوق القيود والضوابط التي تكتنفها الوثائق والأعراف الدستورية. فمن التعديلات المريبة للقوانين الانتخابية، مرورًا بتطعيم أعضاء المحاكم الدستورية بعناصر موالية إضافية، وصولاً إلى الالتفاف على الآليات الناظمة للتعديلات الدستورية، كلها أمثلة على الأساليب التي امتهنتها النخب الشعبوية التي بسطت هيمنتها على عدد من الأنظمة

5. Espen Olsen, Hans-Jörg Trenz, 'From Citizens' Deliberation to Popular Will Formation? Generating Legitimacy in Transnational Deliberative Polling' (2014) 62 Political Studies, p. 117.

التمثيلية الليبرالية خلال العقد الأخير[٦]. في هذا السياق، لن يستغرب المراقب الدستوري الأصوات الفقهية التي طالبت بالاستعانة بأدوات الديمقراطية التداولية من أجل محاربة هذا النوع المخيف من التيارات الشعبوية[٧]. إذ تقوم الديمقراطية التداولية على تسهيل المناقشة البناءة والتفكير التأملي بين أعضاء المجالس الشعبية المصغرة من جهة، وتحفيز الآراء الاعتراضية والاحتجاجية بينهم من جهة أخرى، وذلك ضمن إطار تفعيل قدراتهم الذاتية «المتمثلة في القدرة على الفعل والانخراط والاضافة، وفي القدرة على النقد البنّاء والمؤسس، وفي القدرة على المراقبة والتتبع والمحاسبة»[٨]. وبناء على ذلك، لا بد لتلك السمات التشاركية والتشاورية بين ممثلي مختلف أطياف ومكونات المجتمع من تقويض مصداقية سردية الشعبويين الذين يطرحون أنفسهم كالناطقين الأصليين والحصريين للشعب الواحد الموحد.

وعلى الرغم من تعدد المناهج التي يمكن الانطلاق منها لتقديم الديمقراطية التداولية كخارطة طريق للحد من الانزلاق في أتون الشعبوية عبر الآليات الخاصة بالتعديلات الدستورية، تتبعنا في هذا البحث المنهج التحليلي النظمي من منطلق أن معظم الحقائق التي أفرزتها المجالس الشعبية المصغرة والتداولية كانت تنطوي على أبعاد ودوافع معقدة ومتشابكة. لذلك وجب علينا سحب هذه الحقائق السياسية ووضعها على مائدة التحليل والاستقراء للوصول الى وصف موضوعي وعلمي. فضلاً عن ذلك اعتمدنا على المنهج النقدي لمحاولة تقييم كافة الاتجاهات والآراء الفقهية الدستورية التي تناولت الشعبوية وعلاقتها بالديمقراطية التداولية.

كما سيشكل هذا البحث تجربة متواضعة من أجل تقديم خارطة طريق لمواجهة جحافل التيارات والأيديولوجيات الشعبوية التي تجتاح مجتمعات أنظمتنا التمثيلية الليبرالية (المبحث الثالث)، مرتكزين على النموذج الأيرلندي وتجاربه الرائدة على مستوى دمج الآليات الخاصة بالتعديلات الدستورية بأدوات الحقل المعرفي الخاص بالديمقراطية التداولية والمجالس الشعبية المصغرة على وجه التحديد (المبحث الثاني). لنسهم في تعريف الباحثين وصناع القرار في الأوطان العربية بالإمكانيات الهائلة التي يكتنفها هذا التيار الفقهي الحديث الذي يُنَظّر للدستورانية التداولية، وماهية المجالس الشعبية التداولية على وجه الخصوص (المبحث الأول).

---

٦. تعتبر المجر وبولندا أبرز الدول التي انزلقت في شراك أتون الشعبوية على مستوى الاتحاد الأوروبي.

Renáta Uitz, 'Can You Tell When an Illiberal Democracy is in the Making? An appeal to Comparative Constitutional Scholarship from Hungary' (2015) 13 International Journal of Constitutional Law, 279; Gábor Halmai, 'Populism, Authoritarianism and Constitutionalism' (2019) 20 German Law Journal, p. 296.

7. Silvia Suteu, 'The Populist Turn in Central and Eastern Europe: Is Deliberative Democracy part of the Solution?' (2019) 15 European Journal of Constitutional Law, p. 488.

٨. أهدار مصطفى، "في معنى الديمقراطية التداولية/التشاورية عند يورغن هابرمس"، ٢٠٢٠، ص. ١، C:/Users/101788/Desktop/Paper%201/الديمقراطية%٢٠التشاورية%٢٠التداولية.pdf (آخر زيارة للموقع ٢٠٢٢/٣/١٧).

المبحث الأول

ماهية المجالس الشعبية التداولية

سنتناول في هذا المبحث مفهوم المجالس الشعبية التداولية وعلاقتها بالتعديلات الدستورية في الديمقراطيات التداولية (المطلب الأول)، قبل التطرق إلى مشروعيتها من خلال التركيز على طابعها التمثيلي، المساواة في الحق في الكلام والتعبير الممنوح لأعضائها، ومدى تحكم أعضائها بأجندتها واستقلالهم عن النخب السياسية (المطلب الثاني).

المطلب الأول

مفهوم المجالس الشعبية التداولية وعلاقتها بالتعديلات الدستورية في الديمقراطيات التداولية

بإمكاننا تعريف الديمقراطية التداولية على أنها ذلك النوع من أنظمة الحكم الذي يولي أهمية قصوى لتبادل الحجج المنطقية وتشريحها والتشاور في تفاصيلها، إذ تتحول المداولات الحقيقية إلى المصدر الأساسي لشرعية مجمل القواعد القانونية، وليس مجرد التصويت الذي تشهده المجالس التمثيلية كما هي الحال في الديمقراطيات التنافسية[٩]. فالديمقراطية التداولية «تتجاوز اختزال الممارسة السياسية والسلطة والحكم في مجموعة سياسية أو حزب أو في الأحزاب التي حصلت على الأغلبية من أصوات المواطنين، التي تستأثر لنفسها بأمور تدبير وتسيير الدولة والمجتمع، في تغييب وتهميش شبه تام للمواطنين، إلى اعتبار العمل السياسي وتدبير شؤون المجتمع على أنه عمل وتدبير تشاركي تشاوري بين كل مكونات الطيف السياسي (...)»[١٠]. فالديمقراطية التداولية تجد أساسها في فكرة «المناقشة» بمعنى الحوار، على اعتبار أن هذه النظرية التداولية ستمكن الدول المعاصرة من تحديد شروط التواصل الذي يسهم في التكوين والتشكيل الجماعي للرأي العام والإدارة العمومية.

في هذا الإطار، تعتبر «المجالس الشعبية المصغرة التداولية» إحدى أبرز الابتكارات التي تمخضت في الحقل المعرفي الخاص بالديمقراطيات التداولية، قبل أن تتحول إلى ركن أساسي من أركان الدستورانية التداولية. تضم هذه المجالس عددًا لا بأس به من المواطنين العاديين، تتخلل جلساتها ساعات طويلة من التعلم والنقاش حول موضوع أو عدة موضوعات معينة، قبل أن تخرج بمجوعة من التوصيات التي قد تحدث تبديلات مهمة أو حتى جذرية في النظام السياسي للدولة المعنية[١١].

9. Robert E. Goodin, Innovating Democracy: Democratic Theory and Practice after the Deliberative Turn (Oxford University Press, Oxford 2012), p. 12.

١٠. أهدار مصطفى، مرجع سابق، ص. ١.

11. Alan Renwick, 'What Kind of Brexit Do Voters Want? Lessons from the Citizens' Assembly on Brexit' (2018) 89 The Political Quarterly, p. 649.

كما أنه بالإمكان تطعيم المنظومات الدستورية للدول المعاصرة بتلك المجالس التداولية بطرق مختلفة[١٢]. فعلى سبيل المثال، قد تجد التوصيات التي أقرتها تلك المجالس طريقها المباشر إلى الهيئات المؤتمنة على تنفيذ الإرادة الشعبية، أو قد تشكل مادة رئيسية لنقاش معمق حول مستقبل المؤسسات الدستورية، تمثيلية كانت أم سياسية[١٣]. كما قد تلجأ السلطات العامة إلى إنشاء تلك المجالس قبيل إطلاقها لشرارة الآلية الخاصة بتعديل الدستور، أو قد تلتزم مسبقاً بطرح توصيات المجالس التداولية مباشرة على الاستفتاء[١٤]. وفي جميع الأحوال، تطمح هذه المجالس الشعبية إلى تحويل المواطن العادي إلى «فاعل اجتماعي ومؤثر ولاعب أساسي في أغلب القرارات والمشروعات السياسية التي سيتم اتخاذها من طرف كل المؤسسات السياسية المكلفة بتدبير وتسيير أمور المجتمع»[١٥]. إشارة إلى أن اعتماد آلية القرعة لاختيار أعضاء المجالس الشعبية المصغرة التداولية يمدها بقدرة تمثيلية عالية لمختلف الفئات والمكونات التي يتشكل منها مجتمع الدولة المعنية.

بناء على ذلك، لا بد وأن يتمخض عن ربط العيّنة التمثيلية الواسعة التي تحتضنها المجالس الشعبية بالبيئات المؤاتية للشروع بنقاش عقلاني، من جهة، والنخب الحاكمة التي تحكم قبضتها الحديدية على المؤسسات والديناميات السياسية داخل الدولة، من جهة أخرى، إسهام فعَّال في بناء توافق متين بين مختلف الفرقاء التي تحتاج التعديلات الدستورية إلى موافقتهم الصريحة لتبصر النور، وذلك للأسباب الوجيهة الآتية: فمن جهة، تؤمن المجالس الشعبية التداولية المكان والزمان الملائمين لتتمكن التعديلات الدستورية من أن تتشكل انطلاقاً من آراء ومقاربات وخلفيات فكرية مختلفة ومتنوعة. ومن جهة أخرى، فهي توفر معلومات دقيقة ورصينة حول ردة فعل كل من اللاعبين الدستوريين على مقترحات التعديلات الدستورية بجزئياتها وتفصيلاتها الدقيقة، متى كان هؤلاء اللاعبون تحت مجهر رقابة جمهور عامة الناس. في هذا السياق، تلعب التوصيات التي تتمخض عن المجالس الشعبية التداولية في سياق التعديلات الدستورية، دوراً مختلفاً عن السياقات الأخرى التي تُنشأ فيها هذه المجالس. إذ تبقى مجرد توصيات تحتاج إلى أن يتم تبنيها من قبل مؤسسات دستورية لإضفاء القيمة القانونية عليها. وعندما كانت الأغلبية البرلمانية غير قادرة على تعديل أحكام الدستور بمفردها، تسهم التوصيات التي تخرج بها تلك المجالس الشعبية

12. Maija Setälä, 'Connecting Deliberative Mini-publics to Representative Decision-making' (2017) 56 European Journal of Political Research, p. 846.

13. Carolyn M. Hendriks, 'Coupling Citizens and Elites in Deliberative Systems: The Role of Institutional Design' (2016) 55 European Journal of Political Research, p. 43.

١٤. إشارة إلى أنه غالباً ما يتم انشاء المجالس الشعبية المصغرة التداولية لغرض مخصص ولفترة زمنية محددة، على الرغم من بعض المحاولات لمأسستها، والتي تبقى حتى كتابة هذه السطور مجرد محاولات خجولة وهامشية.

Yves Sintomer, 'From Deliberative to Radical Democracy? Sortition and Politics in the Twenty-First Century' (2018) 46 Politics & Society, p. 337.

١٥. أهدار مصطفى، مرجع سابق، ص. ٢.

المصغرة في صياغة النص الإصلاحي للتعديل الدستوري، من جهة، وإعطاء انطباع عام حول مدى استعداد وقابلية اللاعبين الدستوريين الآخرين في السير في تلك التعديلات.

المطلب الثاني

مشروعية المجالس الشعبية المصغرة التداولية

سنحاول مقاربة مشروعية المجالس الشعبية المصغرة التداولية من جانب معياري للوقوف على مدى احترام هذه المجالس لإحدى القيم الديمقراطية المتمثلة بتشكيل ارادة عامة جامعة لتكون المحرك الرئيس خلف وصول آليات التعديلات الدستورية إلى خواتمها المرجوة. أم أنها كانت مجرد أداة للتلاعب بالإرادة العامة وخداع الفرقاء الدستوريين الذين يشكلون السلطة التأسيسية المشتقة؟[١٦] ولاستكشاف تلك الاحتمالات الواسعة، سنحاول تقييم الجمعية الدستورية ومجلس المواطنين من خلال المعايير الشائعة في الأدبيات السياسية الناظمة للديمقراطيات التداولية، والتي يمكن حصرها بعوامل ثلاثة: الطابع التمثيلي لتلك المجالس الشعبية المصغرة، والمساواة في الحق في الكلام والتعبير الممنوح لأعضائها، وأخيرًا مدى تحكم أعضائها بأجندتها واستقلالهم عن النخب السياسية.

الشرط الأول

الطابع التمثيلي للمجالس الشعبية المصغرة التداولية

يشير العديد من الباحثين في أدبيات الديمقراطيات التوافقية إلى القدرة التمثيلية الواسعة التي تختزلها المجالس الشعبية التداولية وقدرتها الكبيرة في نقل صورة دقيقة وشفافة لمصالح العامة من الناس[١٧]. ومن ثم، يلعب عامل «الطابع التمثيلي» دورًا محوريًا في تعزيز شرعية المجالس الشعبية المصغرة التداولية[١٨]. إذ سيدفع افتقارها إلى صفة تمثيلية جامعة، باتجاه الحد من قدرتها على خلق أرضية مؤاتية لغربلة كافة الآراء الشعبية حول موضوعات حساسة وحيوية[١٩]. هذا وقد ينتج عن التشوهات في التركيبة التمثيلية للمجالس الشعبية «إقصائية» لشرائح من المجتمع لا تحمد عقباها. وتبقى القرعة الآلية الوسيلة الأنسب لضمان أوسع تمثيل للمجالس الشعبية التداولية. فقد تم اختيار المشاركين في كل من الجمعية الدستورية ومجلس المواطنين في أيرلندا عشوائياً من قبل مؤسسة متخصصة باستطلاعات الرأي، أخذت بعين الاعتبار لدى اختيارها نوعية المشاركين، وتمثيل مختلف المناطق الجغرافية، والفئات العمرية، والتوازن الجندري،

16. Didier Caluwaerts, Min Reuchamps, 'Generating Democratic Legitimacy Through Deliberative Innovations: The Role of Embeddedness and Disruptiveness' (2016) 52 Representation, p. 13.
17. Olsen, Trenz (n 5), p. 117.
18. Caluwaerts, Reuchamps (n 16), p. 14.
19. Marit Böker, Stephen Elstub, 'The Possibility of Critical Mini-Publics: Realpolitik and Normative Cycles in Democratic Theory' (2015) 51 Representation, p. 133.

بالإضافة إلى الطبقات الاجتماعية، وذلك انطلاقاً من الإحصاء السكاني الرسمي في الجمهورية الأيرلندية. ويبقى أن الهدف المنشود من وراء التشديد على اعتماد تلك الفئات التقليدية في اختيار العينات الديموغرافية، هو ضمان أوسع من وجهات النظر والآراء المتنوعة لمقاربة الموضوعات المطروحة على طاولات النقاش[٢٠]. في هذا السياق، عمد القائمون على تشكيل الجمعية الدستورية ومجلس المواطنين إلى استبعاد الأعضاء المنخرطين في مجموعات ضغط أو جمعيات أهلية سبق وأن حسمت أمرها بشأن تلك الموضوعات. وبالمقابل، سُمح لتلك المجموعات والجمعيات بالتقدم بمرافعات أمام أعضاء المجالس التداولية، وذلك بعد إصغاء الأعضاء إلى آراء الخبراء وأصحاب الاختصاص، وقُبيل بدء خلواتهم المخصصة للتشاور والتداول حول المعلومات التي حصلوا عليها.

الشرط الثاني

المساواة في الحق في الكلام والتعبير الممنوح لأعضاء المجالس الشعبية المصغرة التداولية

لكي تتمكن المجالس الشعبية المصغرة التداولية من تقديم إسهامات مشروعة وايجابية على مستوى تشكيل إرادة عامة حرة ونزيهة، من جهة، وخلق بيئة مؤاتية للطابع التوافقي الذي يطغى على الآليات الخاصة بالتعديلات الدستورية، من جهة أخرى، كان لا بد للقائمين على إنشاء تلك المجالس الأيرلندية من تفعيل الآليات الكفيلة بحماية قدرات جميع أعضائها على التعلم والمشاركة في التداولات بشكل متساوٍ ودون تفرقة، وأن تُسمع آراؤهم وتؤخذ على محمل الجد[٢١]. وفي هذا الإطار، كان من الضروري إيجاد التُربة الملائمة للتشاور الحر لعامة الناس المشاركين في الجمعية الدستورية أو مجلس المواطنين، بعيدًا عن الضغوطات الخارجية المتأتية من أصحاب المصالح. وإلّا لتعرضت الارادة العامة إلى انتهاكات جسيمة بسبب المحاولات الحثيثة والمبرمجة للتلاعب بها من قبل أقلية صغيرة مهيمنة على التكتلات السياسة والاقتصادية المستفيدة من الوضع القائم[٢٢]. وقد تجلى هذا الحرص في المجالس الشعبية التي عرفتها أيرلندا خلال العقد الأخير من خلال تفعيلها لشبكة متماسكة هدفها صون المساواة في الحق في الكلام والتعبير الممنوح لأعضائها في بيئة خيمت عليها أجواء من الاحترام المتبادل والإنصاف والزمالة. وقد اتبعت تلك المجالس نموذجًا قائمًا على أعمدة ثلاثة، جاءت تباعاً على الشكل الآتي: «التعلم، الإصغاء والتداول». فقد قام

20. Ben B. Davies, Kirsty Blackstock, Felix Rauschmayer, 'Recruitment', 'Competence' and 'Mandate', Issues in Deliberative Processes: should we focus on arguments rather than individuals?' (2005) 23 Environmental and Planning C: Government and Policy, p. 603.

21. Maija Jäske, Maija Setälä, 'A Functionalist Approach to Democratic Innovations' (2019) Representation < https://doi.org/10.1080/00344893.2019.1691639> accessed 17 September 2021.

22. Simone Chambers, 'Measuring Publicity's Effect: Reconciling Empirical Research and Normative Theory' (2005) 40 Acta Politica, p. 255.

المشاركون بداية بقراءة الأوراق العلمية والشروحات المُعدة مسبقاً من قبل أصحاب الاختصاص والمعنيين بالمسائل المطروحة على طاولة البحث. لينتقلوا بعدها إلى الإصغاء إلى الشروحات والمطالعات التي عرضها الخبراء في جلسات علنية، بالإضافة إلى العروض التي قدمتها جماعات الضغط والجمعيات المدنية والأهلية غير الحكومية. وفي الختام، توزع المشاركون على مجموعات صغيرة بغية التداول والتشاور في جلسات خاصة، متسلحين بالمعرفة التي اكتسبوها من قراءاتهم وإصغائهم إلى أصحاب الاختصاص. وقد انضم إلى تلك الجلسات النقاشية الخاصة عدد من المحاورين المتخصصين في ادارة الجلسات الحوارية، بالإضافة إلى أمناء سر لتسجيل مداخلات المشاركين ومحاضر الجلسات... إشارة إلى أن توزيع المشاركين على مجموعات صغيرة قد تبدّل بصورة دورية أسبوعية. كما أن حضور المحاورين المتخصصين في إدارة الجلسات النقاشية كان هدفه ضمان مشاركة عادلة وفعالة ومتساوية لكافة أعضاء المجالس الشعبية في المداولات الجارية في تلك الجلسات الخاصة. وقد بينت نتائج التقييمات التي تمت بعد انتهاء كل جلسة رضى كبيرًا في أوساط المواطنين المشاركين في تلك المجالس فيما يختص بالنموذج والآليات المعتمدة لإدارة الجلسات، سواء العلنية منها أم الخاصة[٢٣]. كما أن حصر عضوية «مجلس المواطنين» في أشخاص عاديين، خلافاً «للجمعية الدستورية» التي أبقت ثلث المقاعد لممثلي الأحزاب السياسية، قد ساهم في تعزيز وحماية مداولات المشاركين فيها، وأبعدتها عن إمكانية التلاعب بها من قبل النخب السياسية واستغلالها لمآرب انتخابية ضيقة[٢٤].

الشرط الثالث

مدى تحكم أعضاء المجالس الشعبية المصغرة التداولية بأجندتها واستقلالهم عن النخب السياسية

يرى الباحثون في أدبيات الديمقراطية التداولية في مدى تحكم أعضاء المجالس الشعبية المصغرة بأجندتها مؤشرًا مهمًّا على أن المداولات كانت حقيقية وصادقة[٢٥]. في حين أن هيمنة النخب السياسية والخبراء على أجندتها، قد يشكل دليلاً قوياً على تعرّض الإرادة العامة، التي حاولت تلك المجالس الإسهام في نسج خيوطها العريضة، للتلاعب أو الاستغلال. وفي هذا السياق،

23. David Farrell, Jane Suiter, Clodagh Harris, Kevin Cunningham, 'The Effects of Mixed Membership in a Deliberative Forum: The Irish Constitutional Convention of 2012-2014' (2020) 68 Political Studies, p. 54.

24. Rachel Walsh, Oran Doyle, 'Deliberative Mini-Publics as a Response to Populist Democratic Backsliding' in M. Cahill, C. O'Cinneide, S. Ó Conaill, C. O'Mahony (eds), Constitutional Change and Popular Sovereignty: Populism, Politics and the Law in Ireland (Routledge, England, 2020), p. 23.

25. Michael K. MacKenzie, Mark E. Warren, 'Two Trust-Based Uses of Mini-Publics in Democratic Systems' in John Parkinson, Jane Mansbridge (eds.), Deliberative Systems (Harvard University, Massachusetts, 2012), p. 105.

كشف التطبيق العملي للجمعية الدستورية ومجلس المواطنين قصورًا على مستوى تحكم أعضائهما بأجندتهما وآليات العمل الداخلية الخاصة بهما. حتى أن عددًا من الباحثين ذهب بعيدًا في تصنيف المجالس التداولية الأيرلندية على أنها "عربات" تتحكم بها النخب السياسية وغالباً ما تدفعها في اتجاهات محددة[٢٦]. فلا يخفى على المراقب الدستوري بأن السلطات العامة الايرلندية امتلكت مطلق الصلاحيات في مسألة إنشاء تلك المجالس التداولية من عدمه (١)، بالإضافة إلى تحديد موعد ظهورها إلى العلن (٢)، المدة الزمنية لعملها (٣)، والموضوعات التي تتناولها (٤)، ناهيك عن تحديد مصير التوصيات التي خرجت بها (٥). كما أن العلاقة المؤسساتية الوطيدة التي جمعت تلك المجالس الشعبية من جهة، باللجنة البرلمانية التي أُنشئت خصيصاً لمناقشة توصيات المجالس الشعبية، جعلت من الأخيرة جزءًا لا يتجزأ من مسار سياسي تتحكم به نخب سياسية تمتلك أجندات وتوقعات ضمنية خاصة بها. ومن ثم، فإن المداولات التي شهدتها كل من الجمعية الدستورية ومجلس المواطنين، تمت في ظل هذا المسار السياسي بديناميته النخبوية. فأقصى ما يمكن وصف مجلس المواطنين به هو أنه امتلك أجندة «شبه مفتوحة» حرمت أعضاءه من إضافة موضوعات جديدة على طاولات التداول. ولكنها تركت لهم بالمقابل هامشًا من الحرية للتأثير على مضمون ووجهة المداولات. غير أنه بإمكاننا تفسير هيمنة الحكومة على جدول أعمال المجالس الشعبية التداولية، بحاجة التوصيات المنبثقة عن تلك المجالس إلى تأييد من جانب الأغلبية البرلمانية لتتحول إلى مقترحات رسمية لتعديل الدستور. ومن ثم، تتحول هذه القيود المفروضة على المجالس التداولية إلى عامل مساعد في الوصول إلى إرادة عامة مشتركة، كفيلة بإيصال الإصلاحات الدستورية إلى بر الأمان. فقد أثبتت العديد من الأمثلة حول العالم، كيف أن توصيات العديد من المجالس الشعبية المصغرة لم تنجح في أن تتحول إلى جزء من المنظومة القانونية للدولة، بسبب عدم حصولها على الدّعم الكافي من قبل النخبة السياسية الحاكمة، بوجه عام، والأغلبية البرلمانية على وجه الخصوص[٢٧].

المبحث الثاني

التجربة الأيرلندية للمجالس الشعبية التداولية

سينصب تركيزنا في هذا المبحث في إلقاء الضوء على تجذر المفاهيم الخاصة بالديمقراطية التداولية في الجمهورية الأيرلندية (المطلب الأول)، مع بيان نجاح هذه التجربة الأيرلندية في مواجهة المد الشعبوي (المطلب الثاني).

26. Dimitri Courant, (2018), 'Deliberative Democracy, Legitimacy, and Institutionalisation: The Irish Citizens' Assemblies' IEPHI Working Paper Series, <https://www.academia.edu/40202796/Deliberative_Democracy_Legitimacy_and_Institutionalisation._The_Irish_Citizens_Assemblies > accessed 17 September 2021.

27. Doyle, Walsh (n 24), p. 20.

المطلب الأول

الديمقراطية التداولية والتجربة الأيرلندية

تبنت السلطة التأسيسية المشتقة في الجمهورية الأيرلندية النموذج الذي يتطلب تعاون واتفاق الأغلبية البرلمانية المطلقة مع لاعب أو لاعبين دستوريين آخرين، والمعمول به في أغلب الدول المعاصرة، لتعديل دستورها[٢٨]. إذ تتطلب آلية التعديل موافقة الأغلبية المطلقة للبرلمان الأيرلندي بمجلسيه على مشروع التعديل، ومن ثم إشراك المواطنين من خلال تنظيم استفتاء ملزم، وتتطلب موافقة الأغلبية البسيطة من المشاركين في هذا الاستفتاء ليصبح التعديل الدستوري نافذاً ونهائياً[٢٩]. هذا وقد أمن شرط المصادقة على مقترح التعديل الدستوري باستفتاء شعبي عام، حماية واستقرارًا كبيرين للوثيقة الدستورية الأيرلندية، إذ طرأ عليها ٣٢ تعديلاً منذ صدورها في العام ١٩٣٧، أغلبها حصل خلال العقود الثلاثة الأخيرة. ولكن ما يهمنا من هذه التجربة الأيرلندية الرائدة على مستوى الاتحاد الأوروبي، هو أن عددًا مهمًّا من المقترحات التي طُرحت على الاستفتاء منذ العام ٢٠١١ كان مصدرها التوصيات التي خرجت بها المجالس الشعبية المصغرة التداولية التي أنشأتها السلطات العامة لأغراض محددة.

ففي العام ٢٠١٢ تشكلت أولى هذه المجالس تحت مسمى "الجمعية الدستورية"، وقد تألفت من مئة عضو: خُصصت ثلثا المقاعد فيها لمواطنين عاديين تم اختيارهم عشوائياً بواسطة القرعة، في حين تم توزيع الثلث الأخير على ممثلي الأحزاب السياسية. أما رئاسة الجمعية فقد مُنحت إلى شخصية مستقلة سبق وأن ترأست عددًا من الجمعيات غير الحكومية. أبرز التوصيات التي توصلت إليها الجمعية على كان الإطلاق اقتراحها تعديل المادة الدستورية المتعلقة بشروط الزواج. وقد صدّق المواطنون هذا الاقتراح في استفتاء جرى في العام ٢٠١٥,[٣٠] كما تعهدت الحكومة بطرح توصية أخرى تمخضت عن اجتماعات الجمعية الدستورية على الاستفتاء في المستقبل القريب، قوامها منح المغتربين الأيرلنديين حق الاقتراع في الانتخابات الرئاسية[٣١].

دفعت الأصداء الإيجابية التي حصدتها "الجمعية الدستورية" على المستويين الداخلي والخارجي، السلطات العامة الأيرلندية إلى تكرار التجربة مع مجلس شعبي مصغر تداولي في العام ٢٠١٦، ولكن هذه المرة تحت مسمى "مجلس المواطنين". كما اقتصرت المشاركة في المجلس الجديد على المواطنين العاديين، فتم اختيار ٩٩ شخصاً عشوائياً بواسطة القرعة، في حين ترأست

٢٨. كما أشرنا أعلاه، يتطلب هذا النموذج تعاون واتفاق الأغلبية البرلمانية المطلقة مع لاعب أو لاعبين دستوريين آخرين.

29. Oran Doyle, The Constitution of Ireland: A Contextual Analysis (Hart Publishing, Oxford, 2018), p. 112.

٣٠. إشارة إلى أن المواطنين الأيرلنديين رفضوا في استفتاء جرى في العام ٢٠١٥، التوصية التي طرحتها الجمعية الدستورية الهادفة إلى تخفيض السن القانوني للترشح إلى منصب رئيس الجمهورية من ٣٥ إلى ٢١ سنة.

31. Doyle, Walsh (n 24), p. 7.

هذا المجلس قاضية سبق وأن كانت عضوًا في المحكمة العليا. وقد حددت الحكومة عددًا من المسائل التي يتوجب على المجلس التباحث فيها. وقد حظيت بعض تلك المسائل بطابع دستوري صرف، أما البعض الآخر فاتسم بأبعاد تتصل بالسياسات العامة للدولة، على غرار التغير المناخي والتحديات الناجمة عن شيخوخة السكان... غير أن المسألة المرتبطة «بالتعديل الثامن للدستور»، أي تلك الفقرة من الوثيقة الدستورية الأيرلندية التي تمنح صراحة الحق في الحياة «للأطفال الذين سيولدون»، والتي تُضيّق من ثم إطار الحق في الاجهاض إلى أقصى الحدود، حظيت بأعلى درجات الاهتمام على المستويين الرسمي والشعبي...[٣٢]

تركزت المهمات الرئيسة لأعضاء «الجمعية الدستورية» و«مجلس المواطنين» بتقديم توصيات للبرلمان لمناقشتها وإبداء الرأي فيها، على أن تقوم الحكومة بكتابة تقرير يكون بمثابة جواب رسمي على تلك التوصيات. وفي الحالتين، اجتمع أعضاء الجمعية والمجلس بخبراء وأصحاب اختصاص خلال عطلات نهاية الأسبوع، وذلك بغية الحصول على المعلومات العلمية الضرورية لفهم المسائل المطروحة عليهم من كافة جوانبها. كذلك فُتح باب المشاركة للفرقاء والمجموعات ذات الصلة بالموضوعات المطروحة على طاولة البحث. كما سُمح لعامة الناس بنقل آرائهم وتصوراتهم إلى الأعضاء بواسطة المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي. بعدها انكب أعضاء الجمعية والمجلس على تقييم كافة المعلومات التي حصلوا عليها، وذلك من خلال مناقشتها والتداول حولها فيما بينهم بجلسات عصف ذهني، انتهت بصياغتهم لعدد من المسودات لتوصيات خضعت بدورها إلى التصويت بواسطة الاقتراع السري قبل اعتمادها بشكل نهائي من قبلهم.

في هذا السياق، قلل العديد من الباحثين في الأدبيات الدستورية والسياسية من آثار التوصيات التي خرجت بها المجالس الشعبية التداولية التي عرفتها أيرلندا خلال العقد الأخير على إحداث تبديل جذري في آراء عامة الناس، والتي كانت بأغلبيتها داعمة للإصلاحات الدستورية التي اقترحتها تلك المجالس. غير أن وقع تلك التوصيات على النخبة السياسية الحاكمة كان مدوياً. ومن ثم، تحوّل المثال الأيرلندي إلى مرتكز رئيسي لدعم النظرية القائلة بأن أدوات الديمقراطيات التداولية، وعلى وجه الخصوص المجالس الشعبية المصغرة التداولية، تسهم في حث الفرقاء المعنيين مباشرة على تعديل الوثائق الدستورية وتفضيلها على الشروع في السير بالبرامج الإصلاحية التي تتطلب تعديلات دستورية[٣٣]. فقد نجحت التوصيات التي انبثقت عن تلك المجالس الشعبية في إطلاع النخبة السياسية الحاكمة على توجهات معظم أطياف المجتمع الأيرلندي حول الموضوعات الحساسة والشائكة التي عُرضت على أعضاء «الجمعية الدستورية» و «مجلس المواطنين»، بالإضافة

32. Ibid.

33. Fiona De Londras, Mima Markicevic, 'Reforming Abortion Law in Ireland: Reflections on Public Submissions to the Citizens' Assembly' (2018) 70 Women Studies International Forum, p. 97.

إلى إقناع الساسة القابضين على مراكز القرار داخل الدولة بضرورة السير حتى النهاية في طريق إتمام التعديلات الدستورية[٣٤].

بالمقابل، وعلى الرغم من أن استطلاعات الرأي التي أُجريت خلال السنوات التي سبقت تاريخ الاستفتاءات قد بيّنت أن غالبية الأيرلنديين يؤيدون تعديل المادة الدستورية المتعلقة بشروط الزواج وحذف المواد الدستورية التي تجرّم الاجهاض[٣٥]، أظهرت استطلاعات الرأي التي تمت بعد إقفال مراكز الاقتراع، تطورًا مهمًّا في مقاربة المواطنين للمسائل المعروضة على الاستفتاءات[٣٦]. إذ بينت كيف أن الأيرلنديين الذين تابعوا عن كثب مجريات عمل واجتماعات المجالس الشعبية التداولية، كانوا أكثر قناعة وثقة في التصويت لصالح الإصلاحات الدستورية[٣٧]. فقد أسهمت تلك المجالس في تثقيف العامة من الناس ورفع مستوى إدراكهم بجوانب كثيرة كانوا يجهلونها. هذه الدينامية السياسية التي أوجدتها تلك المجالس التداولية، أدت إلى خلق بيئة مؤاتية لإنجاح الاستفتاءات، إن من حيث حشد الناخبين وتجييشهم، ومن ثم رفع نسب المشاركة في تلك الاستفتاءات، أو من حيث عدد الأصوات الضخم التي صبّت باتجاه دعم إقرار التعديلات الدستورية[٣٨].

من جانب آخر، كان لأصداء المجالس الشعبية التداولية وقع أعمق على النخبة السياسية الأيرلندية المنضوية في كنف الأحزاب التقليدية. فقد نجحت التوصيات التي خرجت بها تلك المجالس، والتأييد الواسع الذي حظيت به في أوساط المواطنين من كافة المشارب، في ضعضعة صفوف الأحزاب الحاكمة وإحداث شروخ مهمة في انضباطية ممثليها في البرلمان. فقد وسعت التوصيات التي توصلت إليها المجالس الشعبية مساحة الآراء والمقاربات المرتبطة بالقضايا الحساسة والشائكة التي تثير بطبيعتها بلبلة في مجتمع كاثوليكي محافظ. في حين أنه، وقبل إنشاء تلك المجالس التداولية، واظبت الأحزاب السياسية لعقود طويلة على مقاربة تلك القضايا الشائكة من منظار أيديولوجي وعقائدي ضيق. وأمام الصدمة الإيجابية التي أحدثتها الآفاق الجديدة التي فتحتها المداولات التي شهدتها الجمعية الدستورية ومجلس المواطنين في نفوس الأيرلنديين، سواء

34. Fiona De de Londras, (2018), 'The Citizens' Assembly and the Disciplining of Activist Demands', IACL-AIDC Blog < https://blog-iacl-aidc.org/debate-the-citizens-assemblyin-ireland/2018/11/26/the-citizens-assembly-and-the-disciplining-of-activist-demands > accessed 17 September 2021.

35. Eoin Carolan, (2018) 'Ireland's Citizens' Assembly on Abortion as a Model for Democratic Change?: Reflections on Hope, Hype and the Practical Challenges of Sortition', IACL-AIDC Blog <https://blog-iacl-aidc.org/blog/2018/11/28/irelands-citizens-assembly-on-abortion-as-a-model-for-democratic-change-reflections-on-hope-hype-and-the-practical-challenges-of-sortition-6j5rw> accessed 17 September 2021.

36. Courant (n 26).

37. Johan A. Elkink, David M. Farrell, Sofie Marien, Theresa Reidy, Jane Suiter, 'The Death of Conservative Ireland?: The 2018 Abortion Referendum', (2020) 65 Electoral Studies, p. 8.

38. ibid.

من عامة الناس أو حتى المناصرين والمحازبين، وما كان أمام الأحزاب السياسية سوى الرضوخ، وتخفيف القيود التي كانت تفرضها قواعد الانضباط الحزبي داخل البرلمان. فقد أعطى الحزبان الرئيسان لنوابهما داخل البرلمان الضوء الأخضر للتصويت كما يشاؤون، دون الالتزام بأي تعليمات موحدة أو موجهة من القيادات الحزبية.[٣٩] ولهذا فمن، من الواضح أن المجالس الشعبية المصغرة قد نجحت في إخراج التعديلات الدستورية من الديناميات التقليدية الضيقة والمحدودة للأنظمة التمثيلية التنافسية. فلو انحصر الخطاب السياسي الخاص بالتعديلات الدستورية في أروقة البرلمان، لكان نواب الأمة قد تموضعوا في مواقعهم الطبيعية كمدافعين عن المصالح الضيقة للمواطنين القاطنين في دوائرهم الانتخابية[٤٠]. غير أن ظهور المجالس الشعبية التداولية في المشهد الدستوري والسياسي الأيرلندي، مكّن النخب السياسية من التواري خلفها وعدم الانخراط المباشر والحاد في النقاشات التي أثارتها توصيات تلك المجالس. وكأن النخب السياسية، سواء تلك التي كانت في الحكم أم في المعارضة، رأت في الجمعية الدستورية ومجلس المواطنين، الوسيلة المثلى لتجنب أي لوم أو مسؤولية عن النتائج التي قد تتمخض عن تلك التعديلات الدستورية في المستقبل[٤١].

المطلب الثاني

أسباب نجاح التجربة الأيرلندية في مواجهة المد الشعبوي

أثار عدم وقوع المجتمع الأيرلندي في شراك خطابات التيارات الشعبوية اهتمام الباحثين في الأدبيات الدستورية والسياسية. فعلى الرغم من الانتكاسة الاقتصادية العميقة التي ألمت بالجمهورية مع بروز الأزمة العالمية في العام ٢٠٠٨، وتوافد أعداد ضخمة من المهاجرين، أظهر الإيرلنديون مناعة قل نظريها على مستوى الاتحاد الاوروبي في مواجهة التحديات التي أشعلتها الحركات السياسية الشعبوية في صميم المؤسسات الدستورية في الديمقراطيات الليبرالية الغربية[٤٢]. فكيف لدولة تعرضت للبروباغندا الشعبوية «النموذجية»، أي باستهداف الخيارات والسياسيات العامة لنخبها الحاكمة على المستويين الاقتصادي والثقافي، أن تنأى بنفسها عن محيطها الذي عصفت به رياح التيارات الشعبوية من كل حدب وصوب؟ وكيف استطاعت نخبها السياسية المحافظة على ثقة ناخبيها بها وبالنظام الديمقراطي الليبرالي على حد سواء؟ ولماذا

٣٩. لا بل أن رئيس الحزب الذي كان يتزعم المعارضة في وقتها، اتخذ موقفاً من مسألة الإجهاض خالفت توجهات الأغلبية داخل حزبه.

40. Jon Elster, 'Deliberation and Constitution Making' in Jon Elster (eds.), Deliberative Democracy (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), p. 11.

41. Oran Doyle, Rachael Walsh, 'Amendment and Public Will Formation: Deliberative Mini-Publics as a Tool for Consensus Democracy', (2020) 16 European Constitutional Law Review, p. 19.

42. Simon Hix, 'Remaking Democracy: Ireland as a Role-model the 2019 Peter Mair Lecture' (2020) Irish Political Studies, p. 1.

لم تتمكن أي من التيارات اليمينية المتطرفة من زرع بذور خطابها الشعبوي في التربة الأيرلندية الخصبة في وقتها؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، تركزت الجهود البحثية الأكاديمية على تمحيص الجوانب المختلفة للتصميم الدستوري الفريد للنظام الديمقراطي في الجمهورية الأيرلندية. فقد نجحت المؤسسات الدستورية في استيعاب مخاوف وهواجس الفئات الشعبية المتضررة، والتي كانت الحركات الشعبوية مصممة على استغلالها وتأجيجها. يتوزع هذا التصميم الدستوري المميز على ثلاثة مستويات: يضم المستوى الأول النظام الانتخابي القائم على النسبية والصوت الواحد المتحول[٤٣]. أما المستوى الثاني فيتمحور حول شيوع الاستفتاءات الشعبية كونها متطلبًا إلزاميًا لاكتمال آلية تعديل الوثيقة الدستورية. وختاماً، الطفرة في إنشاء المجالس الشعبية المصغرة التداولية، والتي عرفتها البلاد خلال العقد الأخير. فاجتماع هذه المستويات الثلاثة في بنيان دستوري موحد، أمّن للنظام السياسي الأيرلندي قدرات هائلة للاستجابة إلى المطالب الشعبية، ووسّع مساحة التمثيل السياسي لمؤسساته ومجالسه التمثيلية بدرجات أعلى بكثير من تلك التي نجدها في النماذج التقليدية للأنظمة التمثيلية الديمقراطية. فقد دفع تبني خيار نظام انتخابي قائم على النسبية والصوت الواحد المتحول، النخب السياسية إلى العمل الحثيث وبذل الجهود الجبارة لتلبية مطالب ناخبيها وتبديد مخاوفهم وهواجسهم. وفي السياق عينه، دفعت الاستفتاءات الدستورية باتجاه الانخراط المباشر لكافة الفئات الشعبية في النقاشات الحساسة التي يخوضها المجتمع الأيرلندي، متخطية بذلك الانقسامات الحزبية التقليدية. أما المجالس الشعبية المصغرة التداولية، والتي اختبرتها الدولة الأيرلندية خلال السنوات العشر الأخيرة، فقد أسهمت، كما سبق الإشارة في المطلب الأول من هذا المبحث، في توفير أجواء مؤاتية للوصول إلى توافقات ضرورية للشروع في اصلاحات دستورية حساسة، وذلك خلافاً للعديد من الأنظمة التمثيلية التقليدية "العريقة" في القارة الأوروبية التي ذهبت في اتجاه اعتماد آليات أخرى للتعاطي مع تلك المواضيع الخلافية الحساسة، والتي أسهمت بدورها في رفع حجم الاستقطاب والتعبئة السياسية المصطنعة، وفشل المحاولات الإصلاحية، الأمر الذي انتهى بالإبقاء على الوضع القائم بكل مساوئه[٤٤].

---

٤٣. يعتبر نظام الصوت الواحد أحد النظم التفضيلية، "حيث يقوم الناخبون بترتيب المرشحين حسب الأفضلية على ورقة الاقتراع في دوائر انتخابية تعددية، ويفوز بالانتخاب بشكل مباشر المرشحون الحاصلون على عدد من الأفضليات الأولى يفوق حصة المقاعد المعتمدة. وتتكرر عمليات العد والفرز، حيث يعاد توزيع كل من الأصوات الفائضة عن المرشحين الفائزين، وأصوات المرشحين الحاصلين على الحصة المطلوبة للفوز. ويقوم الناخبون بالاقتراع لصالح المرشحين عوضاً على الأحزاب السياسية، إلا أنه يمكن استخدام هذا النظام عملاً بالقائمة الحزبية كذلك". أندرو ريونولدز، بن ريلي، أندرو إيليس، أشكال النظم الانتخابية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابية، ٢٠١٠، ستوكهولم، ص. ١٠٠.

44. Walsh, Doyle (n 24), p. 18.

من جهة أخرى، تلعب سمات أخرى خاصة بالطبيعة السياسية الأيرلندية دورًا بارزًا على هذا الصعيد. فأيرلندا، بسكانها الذين لا يتجاوز عددهم الخمسة ملايين نسمة، تُصنّف ضمن قائمة الدول الصغيرة نسبياً. في حين أنها تُعتبر من الديمقراطيات الليبرالية العريقة في القارة الأوروبية، وذلك بسبب مواظبتها على احترام الآليات والمبادئ والقيم الديمقراطية منذ ما يقارب المئة عام ودون انقطاع. في المقابل، يلاحظ الباحث في الأدبيات الدستورية بأن غالبية الديمقراطيات الليبرالية «العريقة» التي عانت خلال السنوات الأخيرة من جراء تعرضها لانتكاسات مصدرها التيارات شعبوية، كانت دول كبيرة الحجم.[٤٥] من جهة أخرى، وعلى الرغم من ارتفاع أعداد المهاجرين الوافدين إلى ايرلندا منذ مطلع الألفية الثالثة، فما يزال المجتمع الأيرلندي يتميز بتركيبته السكانية المتجانسة نسبيا.[٤٦] وعلى الرغم من أن الهجرة ستقود حتماً إلى تنوع أكبر في الفئات الاجتماعية الأيرلندية، ومن ثم إلى ظهور شرائح ناخبة جديدة في المستقبل القريب، إلا أن حصر الهيئة الناخبة خلال الاستفتاءات الشعبية بحملة الجنسية الايرلندية يجعل من تركيبتها السكانية أقل تنوعاً من الكتلة السكانية ككل. في السياق عينه، ينعكس هذا التجانس المجتمعي على المستوين الديني والعقائدي أيضاً. فقد عَرّف ما يقارب ثمانين بالمئة من الإيرلنديين أنفسهم على أنهم كاثوليك، مع تأكيد الجزء الأكبر منهم على أنه لا يعتبر نفسه معنيًّا باللاهوت والمبادئ التي تقوم عليه العقيدة الكاثوليكية. الأمر الذي يفسر نتائج الاستفتائين على تعديل الدستور من أجل تغيير الشروط الخاصة بالزواج وإلغاء تحريم الاجهاض، فقد جاءت نسبة التأييد في الأول ٦٢ ٪، بينما تخطت هذه النسبة في الاستفتاء الثاني ٦٦٪... أخيرًا، تتميز الحياة السياسية في الجمهورية الأيرلندية بدينامية بعيدة نسبياً عن الاستقطاب الحاد بين الأحزاب المتنافسة على مقاليد الحكم. فحتى خريف العام ٢٠٢٠، تشكلت جميع الحكومات من حزب أو تكتلات حزبية انتمت جميعها إلى فئة الأحزاب الوسطية المعتدلة[٤٧].

ولوقمنا بجمع هذه العوامل المؤثرة معاً، لأدركنا أن أعضاء المجالس الشعبية المصغرة الأيرلندية، لم يضطروا لمواجهة اصطفافات عامودية إثنية أو دينية أو سياسية حادة، أكثر عرضة لاستقطاب الخطابات المتطرفة للحركات الشعبوية، على الرغم من التنوع الذي شهدته تلك المجالس على مستوى الآراء السياسية. وذلك قد سهّل انعدام وجود استقطابات حادة من أي نوع كان العمل

٤٥. على غرار الولايات المتحدة الأمريكية والهند، والمملكة المتحدة.

٤٦. أشارت الاحصاءات الرسمية في العام ٢٠١٦ إلى أن نسبة القاطنين في الجمهورية الأيرلندية، والذين ولدوا خارج أراضيها، لم تتعد السبعة عشر بالمئة.

Central Statistics Office, 'Census 2016: Summary Results Part I', chapter 5, <https://www.cso.ie/en/media/csoie/newsevents/documents/census2016summaryresultspart1/Census2016Sum maryPart1.pdf > accessed 17 September 2021.

47. Walsh, Doyle (n 24), p. 20.

الداخلي للمجالس التداولية الأيرلندية، وذلك ما عزز روح الإلفة والزمالة بين أعضائها، بعيداً عن الخصومات السياسية التقليدية والاصطفافات الحزبية الجامدة. كما رفع هذا المزيج بين عاملي "التنوع" و"الانسجام" معدلات إنتاجية أعضائها، مما انعكس إيجابًا على الجدية والإتقان التي اتسمت بها التوصيات التي خرجت بها تلك المجالس. الأمر الذي يفسر التأييد الواسع الذي حصلت عليه غالبية التعديلات الدستورية التي طُرحت على الاستفتاء خلال السنوات الأخيرة، والتي كان مصدرها المجالس الشعبية التداولية. كما أن الرضى الجماهيري الذي حظيت به تلك المجالس على وجه العموم، خفف من وهج الانتقادات التي وجهها بعض الباحثين في العلوم السياسية لقصورها عن تأمين تمثيل عادل لفئات مجتمعية معينة[٤٨]. كما دفع الالتفاف الشعبي الواسع حول تلك المجالس التداولية، باتجاه بسط أجواء توافقية على مستوى النخب السياسية، مما حدّ من جاذبية المحاولات النقدية لها، وقلّل من محفزات التعرض لها من قبل الأحزاب والجماعات السياسية، بما فيها التيارات الشعبوية.

من جهة أخرى، تعتبر مسألة إشراك المواطنين في الإصلاحات الدستورية عبر الاستفتاءات الشعبية من المقومات الأساسية التي تتميز بها المنظومة السياسية في الجمهورية الأيرلندية. خاصة وأن أكثر من ثلثي التعديلات الدستورية قد جرت خلال العقود الثلاثة الأخيرة. كما خففت اجتهادات المحكمة العليا من حدة سيطرة الحكومة على الحملات المرافقة للاستفتاءات الشعبية، مشرعة الأبواب للأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية للعب دور أكبر فيها، وذلك بعد أن أفتت بعدم دستورية لجوء الحكومة إلى صرف الأموال لدعم فريق واحد دون الآخر خلال الحملات الاستفتائية. وقد تحولت المنظمات غير الحكومية والجمعيات المدنية إلى رأس حربة في التسويق لضرورة تنظيم استفتاءات دستورية في مواضيع مهمة وشائكة، وذلك منذ ثمانينيات القرن الماضي. ولذلك، فإن الإشراك الأخير للمواطنين في الاصلاحات الدستورية من خلال المجالس الشعبية المصغرة التداولية، لم يُحدِث تبدّلاً جذريًا أو نقلة نوعية في الثقافة السياسية والدستورية الأيرلندية. وبالمقابل، تتميز دساتير الدول الأوروبية الوسطى والشرقية، والتي تواجه مؤخراً تحديات جمة مصدرها التيارات الشعبوية، بأنها، وبأغلبيتها، قد تم إعدادها وتصديقها في الأروقة الضيقة للنخب السياسية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وظلت إلى حد بعيد منقطعة الصلة عن المجتمعات التي حكمتها[٤٩]. في هذا الاطار، بإمكاننا الجزم بأن هناك نوعًا من «عدم النضج الدستوري» الذي يخيم على تلك الأنظمة السياسية، خاصة إذا ما قورنت بالمستوى الذي

48. Carolyn M. Hendriks, 'When the Forum Meets Interest Politics: Strategic Uses of Public Deliberation' (2006) 34 Politics & Society, p. 741.

49. Silvia Suteu, 'The Populist Turn in Central and Eastern Europe: Is Deliberative Democracy part of the Solution?' (2019) 15 European Journal of Constitutional Law, p. 502.

وصلت إليه المنظومة الدستورية الأيرلندية وتجربتها الرائدة في هذا المجال[٥٠].

المبحث الثالث

انعكاسات وتأثير تجربة المجالس الشعبية التداولية على الديمقراطيات المعاصرة

سنحاول في هذا المبحث إلقاء الضوء على مساهمة التجارب الخاصة بالمجالس الشعبية التداولية في انتقال الآليات الناظمة للتعديلات الدستورية إلى الحقل المعرفي المرتبط بالديمقراطية التداولية، بعد أن كانت تلك الآليات أسيرة الأدبيات الخاصة بالديمقراطية التوافقية (المطلب الأول). لنعود بعدها إلى الحديث عن الإمكانيات التي تختزلها الدستورانية التداولية في مواجهة الخطاب الرائج للتيارات الشعبوية ومحاولة تحجيمها، أو على الأقل تطويقها (المطلب الثاني).

المطلب الأول

الآليات الناظمة للتعديلات الدستورية: من الديمقراطية التوافقية إلى الديمقراطية التداولية

غالباً ما تختزل الدوافع السياسية وراء ديناميات التغيير الدستوري جرعات من حماسة مفرطة لتبديل الوضع القائم، أو صون هذا الوضع بغية الابقاء على موازين قوى معينة، وذلك على الرغم من آثارها التدميرية على المنظومة الدستورية والسياسية للدولة المعنية. ومن الطبيعي أن تكون الوثائق الدستورية، على غرار أخواتها من القواعد القانونية، عرضة للاستبدال الكلي والكامل متى قررت السلطة التأسيسية الأصلية إحلال دستور جديد مكان الدستور المنوي إنهاء تأثيراته. هذا وقد تلجأ النخبة الحاكمة إلى تكريس أعراف وممارسات سياسية تؤدي بدورها إلى إحداث تغييرات عميقة على المنظومة الدستورية للدولة. كما أن المحاكم الوطنية، وعلى رأسها المحاكم أو المجالس الدستورية، تسهم في نسج تعديلات دستورية غير رسمية، من خلال تفسيرها للمواد الدستورية، سواء بطريقة مباشرة متى طلب منها صراحة تفسير إحدى المواد المبهمة المنصوص عليها في الوثيقة الدستورية، أو في معرض مراقبتها لدستورية القوانين[٥١]. وبالمقابل، تبقى آلية التعديل الرسمي، أي تلك المراحل والاجراءات المنصوص عليها في متن الدستور، السبيل الأنجع إن من حيث الوضوح أو من حيث المشروعية لتعديل الدساتير المدونة. إذ تساهم تلك الإجراءات والمراحل في توجيه الزخم السياسي للتغيير الدستوري في قنوات سبق وأن حُددت سلفاً في الوثيقة الدستورية نفسها. كما تسهم تلك العقبات والحواجز التي تحتويها آلية تعديل ما يعرف بالدساتير الجامدة في إضفاء هالة من القدسية، وإن لم تكن مطلقة، على النص الدستوري بصفته رأس

50. Walsh, Doyle (n 24), p. 21.

51. Carlos Bernal, 'Foreword—Informal Constitutional Change: A Critical Introduction and Appraisal', (2014) 62 The American Journal of Comparative Law, p. 493.

الهرم الذي يتربع على منظومة القواعد القانونية في الدول، بالإضافة إلى تحديده إطارًا شبه مستقر لقواعد العمل والاشتباك يلجم جموح النخب السياسية الحاكمة[٥٢]. هذه الدستورانية «السلبية» أو «الرادعة»[٥٣]، تشكل ضمانة فعالة لصون حقوق الأقليات وطمأنتها، من جهة، ولديمومة واستقرار العمل بالآليات التنافسية للديمقراطية التمثيلية، من جهة أخرى. وعلى الرغم من أن كل دستور ينص على آلية خاصة به لتعديله قد لا تتطابق بشكل كامل مع مثيلاتها في دساتير أخرى، إلا أن الغالبية الساحقة من الوثائق الدستورية المعاصرة تندرج في إطار النموذج الذي يتطلب تعاون واتفاق الأغلبية البرلمانية المطلقة مع لاعب أو لاعبين دستورين آخرين. هؤلاء قد يكونون مجالس أو حكومات محلية في الأنظمة الفدرالية[٥٤]، أو مواطنين عاديين لدى تصويتهم في استفتاءات مخصصة لغايات تعديل الدستور[٥٥]. حتى ولو اقتصرت آلية التعديل على فرض أغلبية موصوفة كالثلثين أو ثلاثة الأرباع، فهي لا تشذ عن الإطار المحدد بالنموذج المذكور أعلاه، إذ يمثل أعضاء البرلمان الواجب اضافتهم إلى الأغلبية المطلقة للوصول إلى الرقم المحدد في الأغلبية الموصوفة، فئة «اللاعبين الدستوريين الآخرين»[٥٦]. كذلك هي الحال متى تطلب تعديل الدستور موافقتين متتاليتين للأغلبية البرلمانية المطلقة: تعود الأولى إلى الأغلبية البرلمانية الحالية بعد تصويتها على التعديل، وأما الثانية فستتجلى بتصديق الأغلبية البرلمانية المنبثقة من الانتخابات البرلمانية القادمة على نص التعديل الذي سبق وأن أقره البرلمان الأخير[٥٧].

في إطار أوسع، تشكل هذه السيناريوات المختلفة للنموذج المهمين على آليات تعديل الدساتير في دولنا المعاصرة إحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها الديمقراطيات التوافقية. فإذا كانت الديمقراطية تفترض في جوهرها، حسب الفقيه روبرت دال، منح فرصة المشاركة لأكبر قدر من المواطنين في اتخاذ القرارات التي تعنيهم، فإن الديمقراطيات المعاصرة ذات النطاق الواسع، وخلافاً لأسلافها في المدن الإغريقية القديمة[٥٨]، تتطلب العديد من المؤسسات والآليات التمثيلية، وعلى رأسها «الانتخاب الاقتراعي»، إذ تُنَظَّم انتخابات حرة ونزيهة بصورة دورية لتسيير شؤون الدولة[٥٩]... ومن جهته، ميّز العلامة أرند ليفرت الديمقراطيات التنافسية عن مثيلاتها

52. Jon Elster, Ulysses Unbound: Studies in Rationality, Precommitment, and Constraints (Cambridge University Press, Cambridge 2000), p. 101.

53. Nicholas W. Barber, 'Constitutionalism: Negative and Positive' (2015) 38 Dublin University Law Journal Ireland, p. 249.

٥٤. المادة الخامسة من دستور الولايات المتحدة الأمريكية.

٥٥. المادة ٩٦ من الدستور الياباني.

٥٦. الفقرة الثالثة من المادة ١٧٧ من دستور الجمهورية الألبانية.

٥٧. المادة ١٣٧ من دستور الجمهورية الهولندية.

58. Robert Dahl's, On Democracy (Yale University Press, New Haven, 2015), p. 11.

59. ibid.

التوافقية[٦٠]. فإذا كانت الأولى تضفي أهمية بالغة على عاملي الانتخابات الدورية وتناوب الأحزاب والجماعات السياسية المتنافسة على مقاليد السلطة، توجّه الديمقراطيات التوافقية أولوياتها نحو الآليات والديناميات التي تضمن أوسع مشاركة للمواطنين لدى اتخاذ القرارات العامة[٦١]، بدل الاكتفاء بتسليمها كلياً إلى أغلبية برلمانية منبثقة عن انتخابات نيابية قد تكون قد فازت بها بفارق بسيط[٦٢]... وبناء على ذلك، إذا ما اعتبرنا أن نموذج التعديل الدستوري الذي يتطلب تعاون واتفاق الأغلبية البرلمانية المطلقة مع لاعب أو لاعبين دستوريين آخرين، مثالا على الآليات التي تقوم عليها الأنظمة التمثيلية الديمقراطية التوافقية، تتحول عندها هيمنة هذا النموذج على الآليات الناظمة لتعديل الوثائق الدستورية المعاصرة إلى مسألة بديهية ومنطقية، وذلك للأسباب الثلاثة الآتية: أولاً، يسهم هذا النموذج في حفظ وحماية العديد من الآليات التنافسية التي تتضمنها المنظومة الدستورية للدولة المعنية[٦٣]، وذلك من خلال إبعادها عن متناول الأغلبيات البرلمانية المؤقتة. الأمر الذي يشكل شبكة أمان للأقليات الانتخابية ويحثها على الالتزام بقرارات الأغلبية البرلمانية لعلمها بأن تعديل القضايا الأساسية والحيوية المرتبطة بها، بعيدة عن منال القرارات الأحادية الصادرة عن تلك الأغلبية.

من جهة أخرى، ولأن الوثائق الدستورية بطبيعتها تتناول موضوعات إلى حد ما قليلة ومحدودة، ولأن التعديلات التي تطرأ على هذه الوثائق نادرة نسبياً، فمن المحبذ إشراك أكبر قدر من المواطنين في «الورش» الخاصة بالتعديلات الدستورية، وذلك خلافاً للتعديلات التي تطرأ على القوانين العادية. وبذلك، يصبح الركون إلى آليات الديمقراطيات التوافقية أكثر إلحاحاً منه في مثيلاتها التنافسية، وذلك بغية توسيع دائرة المشاركة الفعالة في التعديلات الدستورية إلى جميع مكونات وأطياف المجتمع.

ختاماً، يقود متطلب التوافق بين مختلف الفرقاء المعنيين في آلية تعديل الدستور إلى تعزيز تشكيل إرادة عامة أكثر صلابة وأوسع نطاقاً، الأمر الذي يضفي مصداقية أكبر على أبرز العبارات التي تختزلها أدبيات العلوم الدستورية التقليدية وهي «نحن الشعب»، خلافا للتعديلات التي تشهدها القواعد القانونية الأخرى غير الدستورية، والتي تعكس بمعظمها مجرد أغلبية عابرة وآنية للناخبين[٦٤].

60. Arend Lijphart, Patterns of Democracy (Yale University Press, New Haven, 2012), p. 6.

٦١. في هذا الإطار، يعتبر النظام الانتخابي النسبي أحد الآليات التي تعتمدها الأنظمة التمثيلية التوافقية.

62. James Fishkin, When The Public Speak: Deliberative Democracy and Public Consultation (Oxford University Press Oxford, 2011), p. 112.

٦٣. وإن كان ليفرت قد ميّز الديمقراطيات التنافسية عن مثيلاتها التوافقية بطريقة غير مباشرة.

64.Doyle, Walsh (n 42), p. 6.

المطلب الثاني

الديمقراطية التداولية في مواجهة الخطابات الشعبوية

من الملاحظ في الأوساط الفقهية كيف أن تعزيز المشاركة الشعبية والتداول يتصدران قائمة الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها التيارات الفقهية الداعية إلى تعزيز الدستورانية في دولنا المعاصرة. فقد تحولت الإصلاحات الدستورية التي يسيّرها المواطنون العاديون، خلافاً لتلك التي تتحكم بها النخب الحاكمة، إلى اتجاه واضح ومتميز في الحقل المعرفي الخاص بالدستورانية إن على المستوى النظري أو على المستوى التطبيقي[٦٥]. كما أن التداول الحقيقي والسليم يفترض على المواطنين القيام بخطوات أكثر من مجرد التصويت في الانتخابات الدورية. ومن ثم، فإن الدستورانية التداولية ترتكز بشكل أساسي على عامل التفاعل التواصلي القائم على المحاجة والمجادلة بين مختلف الفرقاء المعنيين بالآليات المحددة بموجب القواعد الدستورية النافذة[٦٦]. صحيح أن الديمقراطية التداولية يمكن أن تظهر بطرق وأساليب يغلب عليها الطابع الفوضوي والعشوائي خلال المداولات العامة الشعبية. إلا أنها تتجلى أيضاً في هيكلية مؤسساتية ترتبط بالآليات الخاصة باتخاذ القرارات بالطرق الديمقراطية، كالبرلمانات وغيرها من المؤسسات الدستورية التمثيلية. في حين تبقى المجالس الشعبية المصغرة أفضل المؤسسات العصرية التي توفر البيئة المثالية المواتية للآليات التداولية[٦٧]. وقد بيّنا في المبحث الأول كيفية عمل تلك المجالس التي تؤمن أعلى درجات التمثيل من خلال لجوئها إلى القرعة لاختيار أعضائها، بالإضافة إلى كثافة الجلسات الحوارية والنقاشية في موضوعات ترتبط بالسياسات العامة، لا سيما تلك التي تجري بحضور الخبراء وأصحاب الاختصاص، لتنتهي بتوصيات ترفعها إلى الفرقاء الدستوريين المعنيين. كما عرّجنا أيضاً على التجربة الأيرلندية الرائدة في هذا المجال، لا سيما حالتي الجمعية الدستوري (٢٠١٢- ٢٠١٤) ومجلس المواطنين (٢٠١٦-٢٠١٨).[٦٨]

في هذا السياق، نود التنويه بأن الاهتمام البحثي والفقهي بالأدبيات المتصلة بالديمقراطيات التداولية قد ظهر بمعزل عن صعود نجم التيارات الشعبوية الاستبدادية واحتلالها صدارة المشهد السياسي لبعض الدول الغربية، أو الانتكاسات التي تعرضت لها العديد من الديمقراطيات التمثيلية منذ بداية الألفية الثالثة. ومع ذلك، تقدم الديمقراطيات التداولية بآلياتها السياسية والدستورية نموذجاً جذاباً لمواجهة الخطابات المبسطة للتيارات الشعبوية. فالنقاشات والتشاورات بين مختلف

65. Contiades, Fotiadou (n 2), p. 1.

66. Suteu, Tierney (n 4), p. 284.

67. Carolyn M. Hendriks, 'Integrated Deliberation: Reconciling Civil Society's Dual Role in Deliberative Democracy' (2006) 54 Political Studies, p. 486.

٦٨. إشارة إلى أن السلطات العامة الأيرلندية أنشأت مجلس مواطنين جديد تتمحور مهامه حول تقديم توصيات ترتبط بالمساواة الجنسانية بين الرجال والنساء، استهل اجتماعاته في بداية العام ٢٠٢٠.

الفئات الشعبية، والتي تشكل العصب الأساسي الذي يقوم عليه نموذج الديمقراطيات التداولية، تتعارض مع الصورة البراقة التي تحاول الخطابات الشعبوية تسويقها حول شعب الدولة الواحد الموحد والذي يتصرف ككيان متماسك لا يتجزأ[٦٩]. في حين أن الديمقراطيات التداولية، وعلى وجه التحديد المجالس الشعبية المصغرة التداولية، تتطلب آليات محكمة ومعقدة لضمان إسهام فعّال في رسم الخطوط العريضة للإرادة العامة الشعبية، وذلك وفقاً لمنهجية علمية لا تتنكر لمشروعية الحق في الاختلاف. إذ يبقى هدفها الأسمى تسهيل الوصول إلى معرفة الآراء المتنوعة والمستنيرة لمختلف الفئات الشعبية[٧٠]، مما يساعد بدوره في اتخاذ قرارات معللة، أكثر منطقية وحكمة. كما أن استعانة النموذج الديمقراطي التداولي بالخبراء وأصحاب الاختصاص، إنما يهدف إلى دفع المواطنين العاديين للاطلاع على آرائهم ومناقشتها قبيل تصويتهم على التوصيات المنوي تبنيها والمرتبطة بموضوعات مختلفة تتعلق بالسياسات العامة للدولة. في حين، ترى الخطابات التقليدية للتيارات الشعبوية في الذين يتمتعون بالخبرات الفنية والتقنية مجرد أدوات لتحوير الإدارة العامة الشعبية، وبالتالي خطراً وجودياً على مصالح الشعب ونموقدراته. إذ لا ترى تلك التيارات أي فائدة في اعتماد التشاور أو المناقشة كمنهجية علمية لإدارة وتفكيك التعقيدات التي تعصف بمجتمعاتنا المعاصرة. لا بل ترى أنها تتعمد تبسيط المشكلات ومقاربتها بشكل سطحي، مما سيُخسرها دعم وتأييد قطاعات واسعة من مواطني الدولة[٧١]...

ولهذه الأسباب، قدّم عدد من الباحثين «الدستورانية التداولية» على أنها الوسيلة الأنجع لمواجهة الخطاب المتطرف للحركات الشعبوية. فلو قامت السلطات الدستورية باعتماد إطار للحكم قائم على آليات تشاورية تداولية، تضمن المساواة في المشاركة لمختلف المكونات والفئات الشعبية، لما تمكنت الحكومات الشعبوية من التمادي في انتهاكاتها الدستورية بحجة امتلاكها للأغلبية البرلمانية، أو من تغطية التجاوزات الشعبوية لمحازبيها ومناصريها[٧٢]. وفي هذا السياق، حدّد أحد الباحثين في أدبيات الديمقراطيات التداولية أبرز الوظائف التي يمكن إناطتها بالدستورانية التداولية لمواجهة الموجة الشعبوية الاستبدادية: فبمقدورها أن تخلق قنوات أكثر ملاءمة وفاعلية لمعالجة الامتعاض والسخط للفئات الشعبية المستضعفة، سواء في الخطاب الرسمي العام أو داخل المؤسسات السياسية التمثيلية. كما باستطاعة الدستورانية التداولية الحد من القدرة الإقناعية

69. Robert E. Goodin, John S Dryzek, 'Deliberative Impacts: The Macro-Political Uptake of Mini-Publics' (2006) 2 Politics & Society, p. 219.

70. Amy Gutmann, 'Democracy, Philosophy, and Justification' in Seyla Benhabib (eds.), Democracy and Difference (Princeton University Press, Princeton,1996), p. 344.

71. Yannis Papadopoulos, 'On the Embeddedness of Deliberative Systems: Why Elitist Innovations Matter More' in John Parkinson, Jane Mansbridge (eds), Deliberative Systems (Cambridge University Press, Cambridge, 2012), p. 126.

72. Assaf Sharon, 'Populism and democracy: The challenge for deliberative democracy' (2019) 27 European Journal of Philosophy, p. 360.

التي تتمتع بها الحركات الشعبوية، وزعزعة صورتها القائمة على تقديم نفسها على أنها المتحدث الحصري باسم الشعب الواحد الموحد، وذلك بفضل قدرات مجالسها الشعبية المصغرة على تمثيل واستيعاب شرائح واسعة من المجتمع. هذا وبإمكان المؤسسات المنبثقة من نموذج الديمقراطيات التداولية مواجهة الانقسامات العمودية حول القضايا المهمة، بما فيها العقبات التي تخلقها النخب الحاكمة وانسداد آفاق الحلول السياسة لدى مقاربتها لتلك القضايا المصيرية. ناهيك عن الكم الهائل من الأدوات التي تحملها في جعبتها لنشر وتسويق ثقافة قوامها المحاججة العقلانية بوسائل مدنية وحضارية، والتي غالباً ما تعمل الأنظمة الشعبوية على تقويضها والتقليل من أهميتها. فالدستورانية التداولية في موقع ممتاز لمواجهة الأبعاد الديمقراطية والليبرالية المزعومة لخطابات الدستورانية الشعبوية، وذلك بفضل استثمارها لمقومات السيادة الشعبية للخروج بخطاب رسمي قائم على المساواة في الحق في التعبير، وبدل انشغالها بتفاقم الأدوات السياسية التي تمسكها الأغلبية البرلمانية[٧٣].

في هذا السياق، من الطبيعي أن يتحول الهجوم على المجالس الشعبية المصغرة التداولية والتشكيك بشرعيتها إلى مادة دسمة في خطاب الحركات الشعبوية، تستغلها خلال شق طريقها للوصول إلى حكم أوتوقراطي يضمن استئثارها بالسلطة. وبالمقابل، ومن المتوقع أن تنقلب مقاربة تلك التيارات الشعبوية للمجالس الشعبية التداولية رأساً على عقب بعد نجاحها في الوصول إلى سدة الحكم. فقد علّمتنا التجارب الغابرة كيف أن الحركات الشعبوية الاستبدادية، وبعد استيلائها على المؤسسات الدستورية والسياسية، تعمد إلى استغلالها في مرحلة أولية بغية تجنب القيود القانونية والتهرب من الضوابط البديهية التي تتضمنها المنظومات الدستورية للدول المعاصرة. في حين أنه، وبعد ترسيخ سطوتها على مقاليد السلطة، تتحول المؤسسات الدستورية والضوابط القانونية إلى أدوات فعالة تستخدمها التيارات الشعبوية لوأد المواجهات والتحديات الديمقراطية لسلطاتها الاستبدادية في مهدها. هذا ما حدث في بولندا، حيث ركز الحزب الشعبوي "القانون والعدالة"، في المرحلة الأولى، على شل المحكمة الدستورية والحد من صلاحياتها. في حين أنه، وبعد ضمانه أغلبية مريحة تحت قبة البرلمان، حوّل المحكمة الدستورية إلى أداة مؤثرة في المشهد السياسي البولندي وفي خدمة الأجندة الشعبوية الاستبدادية للحكومة والأغلبية البرلمانية. ولذلك، فقد يكون من السذاجة الاعتقاد بأن المجالس الشعبية المصغرة التداولية باستطاعتها تجنب المصير نفسه، وذلك بعد خضوعها لهيمنة التيارات الشعبوية التي ستحوّلها إلى أداة فعالة لإضفاء المزيد من المشروعية المصطنعة على أجنداتها الاستبدادية[٧٤].

73. Simone Chambers, 'Afterword: Populist Constitutionalism v. Deliberative Constitutionalism', in Ron Levy (eds), The Cambridge Handbook of Deliberative Constitutionalism (Cambridge University Press, Cambridge, 2018), p. 371.

74. Wojciech Sadurski, Poland's Constitutional Breakdown (Oxford University Press, Oxford, 2019),

في هذا السياق، يلعب الإطار العام للبيئة السياسية في الدولة المعنية دوراً حيوياً وحاسماً في تحديد وجهة استخدام المجالس الشعبية المصغرة التداولية. فلكي تنجح تلك المجالس في تقديم رؤية نقدية للوضع القائم، تعكس تطلعات الفئات الشعبية المهمشة والمستضعفة، فلا بد من أن تتوافر لها أجواء سياسية مؤاتية، قوامها التفكير النقدي والتفاعل الشعبي الدائم، وعلى نطاق واسع، بشأن القضايا الهمة. بالإضافة إلى ضرورة وجود وفرة في القنوات التواصلية والسياسية، والتي هي شرط أساسي لنمو فضاء عام فعال، والذي بدوره يحتاج إلى دينامية خاصة ترتبط بمدى سهولة الوصول إلى الوسائل الإعلامية الحرة والمنصات التشاركية، ومستويات أعلى من المساواة الفعلية والتثقيف السياسي... ومن الطبيعي أن تفتقر البيئات السياسية التي تهيمن عليها التيارات الشعبوية إلى مثل تلك العناصر والمقومات الليبرالية[٧٥].

بناء على ما تقدم، تنطوي المجالس الشعبية المصغرة التداولية على مكامن ضعف يمكن توزيعها على مستويين: فمن جهة، تواظب التيارات الطامحة لبناء حكم استبدادي إلى تعزيز خطاباتها الشعبوية، من خلال انتقادها المستمر لتلك المجالس التداولية وحملاتها المنهجة للتشكيك بحيادتها واستقلالها عن النخب السياسية والتكنوقراطية. من جهة أخرى، وبعد تمكنها من تثبيت أقدامها في الحكم، ستعمد تلك التيارات الشعبوية إلى إعادة نشر المجالس التداولية بعد اخضاعها لسيطرتها التامة، وذلك لإضفاء هالة مصطنعة من الشرعية على أنظمتها الاستبدادية[٧٦].

الخاتمة

إن الانعطافة التداولية التي تشهدها الدستورانية في السنوات الأخيرة ليست مجرد بدعة عابرة، بل تعكس العلاقة الوطيدة واللصيقة التي تجمع المنطق الذي يتحكم بالآليات الخاصة بالتعديلات الدستورية، من جهة، والقيم التي تقوم عليها الديمقراطيات التداولية، من جهة أخرى. كما أثبتت التجارب العديدة حول العالم، قدرة المجالس الشعبية المصغرة التداولية على الإسهام في صنع التوافقات الضرورية بين مختلف الفرقاء المعنيين بآليات التعديلات الدستورية، وبخاصة في المجتمعات التي تفتقر إلى الاستقطاب السياسي الحاد والتي تنعم بثقافة دستورية عريقة وبيئة سياسية مؤاتية لنسج مثل تلك التوافقات. وقد أكدت التجربة الأيرلندية الرائدة صوابية هذه الفرضية، من خلال نجاح كل من الجمعية الدستورية ومجلس المواطنين على رسم الخطوط العريضة للإرادة العامة الشعبية الضرورية لإنجاح الاصلاحات الدستورية. وذلك من

p. 112.

75. Marit Böker, Stephen Elstub, 'The Possibility of Critical Mini-Publics: Realpolitik and Normative Cycles in Democratic Theory' (2015) 51 Representation, p. 139.

76. Walsh, Doyle (n 24), p. 18.

خلال تعزيز الثّقة على المستويين النخبوي والشعبي بواقعية الحلول المطروحة لمقاربة الموضوعات الحساسة التي كانت تقض مضاجع الأحزاب السياسية لسنوات طويلة خلت. كما سهلت مهمات المشرعين في تجنب الغرق في السجالات العقيمة التي تفترضها السياسات الانتخابية الضيقة. ناهيك عن مد المشرعين، ومن ورائهم النخبة السياسية بكل أطيافها، بصورة شبه كاملة حول نوع ومضمون المشروعات والمقترحات الإصلاحية التي باستطاعتها أن تحظى بأوسع تأييد شعبي قُبيل عرضها على الاستفتاء الدستوري... كما دفعت هذه التجربة الرائدة العديد من الباحثين حول العالم إلى المثابرة على النضال في سبيل تطعيم المنظومات الدستورية للدول المعاصرة بالمجالس الشعبية التداولية، خاصة على مستوى الإصلاحات والتعديلات الدستورية[٧٧].

في هذا الإطار، تحظى الاقتراحات الاصلاحية المطالبة بتعزيز البعد التداولي للديمقراطيات الليبرالية بفرص كبيرة للنجاح، وبخاصة أن تلك الأنظمة تتعرض لانتكاسات متلاحقة من كل حدب وصوب، مصدرها الرئيسي الخطابات الخاصة بالتيارات الشعبوية. غير أن التحدي الأبرز الذي ستواجهه تلك المجالس التداولية، يقبع في قدرتها على مجابهة الخطاب الشعبوي الذي يرى فيها مجرد أدوات في يد النخب السياسية، تفتقر إلى أدنى مستويات الشرعية، والاستقلالية والمحاسبة. غير أن التجربة الأيرلندية، وبعد وضعها في الإطار الديمقراطي العام لنظامها السياسي الفريد، أثبتت القدرات الهائلة التي تمتلكها المجالس التداولية في جعبتها لمواجهة خطابات التيارات الشعبوية وتقزيمها ودحض مزاعمها. ولكن يبقى من المهم معرفة مدى قدرتها على مواجهة التحديات التي تعصف بالأنظمة التمثيلية التي تعاني من انقسامات عمودية واستقطاب سياسي حاد[٧٨].

وفي النهاية، نختتم هذا البحث بنتائج، وتوصيات نأمل أن ترى النور في المستقبل القريب.

أولاً- النتائج:

- تحولت المجالس الشعبية المصغرة التداولية إلى إحدى السمات المشتركة للآليات المعتمدة للتعديلات الدستورية حول العالم.
- تُنيط الغالبية الساحقة من الدساتير المعاصرة مهمة تعديلها إلى سلطة تأسيسية مشتقة قوامها الأغلبية البرلمانية، من جهة، بالإضافة إلى لاعب أو لاعبين دستوريين آخرين، من جهة أخرى.
- تلعب المجالس الشعبية التداولية دورًا محوريًا في هدم مصداقية سردية التيارات السياسية الشعبوية التي تطرح نفسها باعتبارها الناطق الأصلي والحصري للشعب الواحد الموحد.

77. Doyle, Walsh (n 42), p. 31.
78. Walsh, Doyle (n 24), p. 21.

- تختزل المجالس الشعبية إمكانيات كبيرة في نقل صورة دقيقة وشفافة لمصالح العامة من الناس.
- تَحَكُّم أعضاء المجالس الشعبية التداولية بأجندة تلك المجالس، مؤشر مهم على فاعليتها واستقلاليتها.
- تقوم الديمقراطية التداولية على تسهيل المناقشة البناءة والتفكير التأملي بين أعضاء المجالس الشعبية المصغرة من جهة، وتحفيز الآراء الاعتراضية والاحتجاجية بينهم من جهة أخرى.
- يشكل النموذج الأيرلندي تجربة رائدة على مستوى دمج الآليات الخاصة بالتعديلات الدستورية بأدوات الحقل المعرفي الخاص بالديمقراطية التداولية والمجالس الشعبية المصغرة على وجه التحديد.
- نجحت التوصيات التي خرجت بها المجالس التداولية الأيرلندية في خلخلة صفوف الأحزاب الحاكمة وإحداث شروخ مهمة في انضباطية ممثليها في البرلمان.
- ترى النخب السياسية في الديمقراطيات المعاصرة في إشراك المجالس الشعبية التداولية في تعديل المنظومة الدستورية، الوسيلة المثلى لتجنب أي لوم أو مسؤولية عن النتائج التي ستتمخض عن تلك التعديلات في المستقبل.
- تواظب التيارات الشعبوية الطامحة لبناء حكم استبدادي على انتقاد المجالس الشعبية التداولية، وذلك من خلال التشكيك بحيادها واستقلالها عن النخب السياسية والتكنوقراطية.

ثانياً- التوصيات:

- اختيار أعضاء المجالس الشعبية التداولية عشوائياً بواسطة القرعة، وذلك لضمان أوسع تمثيل لمختلف الفئات العمرية والشرائح الاجتماعية في الدولة المعنية.
- منع المنخرطين في مجموعات ضغط أو جمعيات أهلية من عضوية المجالس الشعبية التداولية، في مقابل السماح لهم بالتقدم بمطالعات أمام تلك المجالس.
- ضرورة إشراك النخبة السياسية الحاكمة على وجه عام، والأغلبية البرلمانية على وجه الخصوص، في مناقشة التوصيات التي تخرج بها المجالس الشعبية التداولية.
- العمل على تعزيز روح الألفة والزمالة بين أعضاء المجالس الشعبية التداولية، بعيداً عن الخصومات السياسية التقليدية والاصطفافات الحزبية الجامدة.
- تكثيف الجلسات الحوارية والنقاشية في موضوعات ترتبط بالسياسات العامة وفي حضور الخبراء وأصحاب الاختصاص، لتنتهي بتوصيات ترفعها المجالس الشعبية التداولية إلى الفرقاء الدستوريين المعنيين.

- اعتماد الدول الديمقراطية على إطار للحكم قائم على آليات تشاورية تداولية، تضمن المساواة في المشاركة لمختلف المكونات والفئات الشعبية، وذلك لقطع الطريق على تمادي الحكومات الشعبوية من التمادي في انتهاكاتها الدستورية بحجة امتلاكها للأغلبية البرلمانية، أو من تغطية التجاوزات الشعبوية لمحازبيها ومناصريها.

المراجع

أولا- المراجع العربية

مصطفى، أهدار، في معنى الديمقراطية التداولية/التشاورية عند يورغن هابرمس، (٢٠٢٠)، ///C:/Users/101788/Desktop/Paper/٢٠١%الديمقراطية٪٢٠التشاورية٪٢٠التداولية.pdf

ريونولدز، أندرو، بن ريلي، أندرو إيليس، أشكال النظم الانتخابية (٢٠١٠) المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابية، ستوكهولم.

ثانياً- المراجع الأجنبية

Barber N.W, 'Constitutionalism: Negative and Positive' (2015) 38 Dublin University Law Journal Ireland, 249.

Bernal C, 'Foreword—Informal Constitutional Change: A Critical Introduction and Appraisal' (2014) 62 The American Journal of Comparative Law, 493.

Böker M., Elstub S, 'The Possibility of Critical Mini-Publics: Realpolitik and Normative Cycles in Democratic Theory' (2015) 51 Representation, 133.

Caluwaerts D, Reuchamps M, 'Generating Democratic Legitimacy Through Deliberative Innovations: The Role of Embeddedness and Disruptiveness' (2016) 52 Representation, 13.

Carolan E, 'Ireland's Citizens' Assembly on Abortion as a Model for Democratic Change? Reflections on Hope, Hype and the Practical Challenges of Sortition' (2018) IACL-AIDC Blog, https://blog-iacl-aidc.org/blog/2018/11/28/irelands-citizens-assembly-on-abortion-as-a-model-for-democratic-change-reflections-on-hope-hype-and-the-practical-challenges-of-sortition-6j5rw, accessed 17 September 2021.

Chambers S, 'Afterword: Populist Constitutionalism v. Deliberative Constitutionalism' in R. Levy (eds), The Cambridge Handbook of Deliberative Constitutionalism (Cambridge University Press, Cambridge, 2018), 371.

Chambers S, 'Measuring Publicity's Effect: Reconciling Empirical Research and Normative Theory' (2005) 40 Acta Politica, 255.

Contiades X, Fotiadou A, 'Participatory Constitutional Change' in X. Contiades & A. Fotiadou (eds.), Participatory Constitutional change: The People as Amenders of the Constitution (Routledge, England, 2016), 2.

Courant D, 'Deliberative Democracy, Legitimacy, and Institutionalisation: The Irish Citizens' Assemblies' (2018) IEPHI Working Paper Series, https://www.academia.edu/40202796/Deliberative_Democracy_Legitimacy_and_Institutionalisation._The_Irish_Citizens_Assemblies, accessed 17 September 2021.

Courant D, Sintomer Y, 'Le tirage au sort au XXIe siècle. Actualité de l'expérimentation démocratique' (2019) 23 Participations, 5.

Dahl's R, On Democracy (Yale University Press, New Haven, 2015).

Davies B, Blackstock K, Rauschmayer F, 'Recruitment', 'Competence' and 'Mandate', Issues in Deliberative Processes: should we focus on arguments rather than individuals?' (2005) 23 Environmental and Planning C: Government and Policy, 603.

Doyle O, Walsh R, 'Amendment and Public Will Formation: Deliberative Mini-Publics as a Tool for Consensus Democracy'(2020) 16 European Constitutional Law Review, 6.

Doyle O, The Constitution of Ireland: A Contextual Analysis (Hart Publishing, Oxford, 2018).

Elkink A, Farrell D, Marien S, Reidy T, Suiter J, 'The Death of Conservative Ireland?: The 2018 Abortion Referendum' (2020) 65 Electoral Studies, 8.

Elster J, Ulysses Unbound: Studies in Rationality, Precommitment, and Constraints (Cambridge University Press, Cambridge 2000).

Elster J, 'Deliberation and Constitution Making' in J. Elster (eds.), Deliberative Democracy (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), 11.

Farrell D, Suiter J., Harris C, Cunningham K, 'The Effects of Mixed Membership in a Deliberative Forum: The Irish Constitutional Convention of 2012-2014' (2020) 68 Political Studies, 54.

Fishkin J, When The Public Speak: Deliberative Democracy and Public Consultation (Oxford University Press Oxford, 2011).

Goodin E, Innovating Democracy: Democratic Theory and Practice after the Deliberative Turn (Oxford University Press, Oxford 2012).

Goodin E, Dryzek J, 'Deliberative Impacts: The Macro-Political Uptake of Mini-Publics' (2006) 2 Politics & Society, 219.

Gutmann A, 'Democracy, Philosophy, and Justification' in S. Benhabib (eds.), Democracy and Difference (Princeton University Press, Princeton,1996), 344.

Halmai G, 'Populism, Authoritarianism and Constitutionalism'(2019) 20 German Law Journal, 296

Hendriks M, 'Coupling Citizens and Elites in Deliberative Systems: The Role of Institutional Design'(2016) 55 European Journal of Political Research, 43.

Hendriks M, 'Integrated Deliberation: Reconciling Civil Society's Dual Role in Deliberative Democracy'(2006) 54 Political Studies, 486.

Hendriks M, 'When the Forum Meets Interest Politics: Strategic Uses of Public Deliberation' (2006) 34 Politics & Society, 741.

Hix S, 'Remaking Democracy: Ireland as a Role-model the 2019 Peter Mair Lecture' (2006) Irish Political Studies, 1.

Jäske, M, Setälä M, 'A Functionalist Approach to Democratic Innovations'(2019) Representation, https://doi.org/10.1080/00344893.2019.1691639, accessed 17 September 2021.

Lijphart A, Patterns of Democracy (Yale University Press, New Haven, 2012).

Londras F, Markicevic M, 'Reforming Abortion Law in Ireland: Reflections on Public Submissions to the Citizens' Assembly' (2018) 70 Women Studies International Forum, 97.

MacKenzie M, Warren M, 'Two Trust-Based Uses of Mini-Publics in Democratic Systems' in John Parkinson, Jane Mansbridge (eds.), Deliberative Systems (Harvard University, Massachusetts, 2012), 105.

Müller J, What is Populism (University of Pennsylvania Press, Pennsylvania 2016).

Olsen E, Trenz H, 'From Citizens' Deliberation to Popular Will Formation? Generating Legitimacy in Transnational Deliberative Polling'(2014) 62 Political Studies, 117.

Papadopoulos Y, 'On the Embeddedness of Deliberative Systems: Why Elitist Innovations Matter More' in J. Parkinson, J. Mansbridge (eds), Deliberative Systems (Cambridge University Press, Cambridge, 2012), 126.

Pinelli C, 'The Populist Challenge to Constitutional Democracy' (2011) 7 European Constitutional Law.

Renwick A, 'What Kind of Brexit Do Voters Want? 89 Lessons from the Citizens' Assembly on Brexit' (2018) The Political Quarterly, 649.

Sadurski W, Poland's Constitutional Breakdown (Oxford University Press, Oxford, 2019).

Setälä M, 'Connecting Deliberative Mini-publics to Representative Decision-making' (2017) 56 European Journal of Political Research, 846.

Sharon A, 'Populism and democracy: The challenge for deliberative democracy'(2019) 27 European Journal of Philosophy 360.

Sintomer Y, 'From Deliberative to Radical Democracy? Sortition and Politics in the Twenty-First Century' (2018) 46 Politics & Society, 337.

Suteu S, 'The Populist Turn in Central and Eastern Europe: Is Deliberative Democracy part of the Solution?' (2019) 15 European Journal of Constitutional Law, 488.

Suteu S, Tierney S, 'Squaring the Circle? Bringing Deliberation and Participation Together in Processes of Constitution-Making' in R. Levy (eds), The Cambridge Handbook of Deliberative Constitutionalism (Cambridge University Press, Cambridge, 2018), 284.

Uitz R, 'Can You Tell When an Illiberal Democracy is in the Making? An appeal to Comparative Constitutional Scholarship from Hungary'(2015) 13 International Journal of Constitutional Law 279.

Walsh R, Doyle O, 'Deliberative Mini-Publics as a Response to Populist Democratic Backsliding' in M. Cahill, C. O'Cinneide, S. Ó Conaill, C. O'Mahony (eds), Constitutional Change and Popular Sovereignty: Populism, Politics and the Law in Ireland (Routledge, England, 2020).